



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

Development Experience Clearinghouse **SUBMISSION FORM**

(If submitting electronically, the "comments and missing bibliographic elements" box replaces this form.)

USAID award number (contract, cooperative agreement, grant, etc.): DFD-I-01-04-00173-00	
Strategic Objective (SO) title: Promote Democratic Reform	SO number: 11
Project title: NETHAM Rule of Law Program / Justice and Enforcement	Project number:
Document title/translated title: NETHAM Rule of Law Program / Justice and Enforcement – Newsletter Edition 2	
Author(s): Netham Project	
Contractor or grantee name(s): DPK Consulting / a Division of ARD Inc.	
Sponsoring USAID operating unit(s): USAID West Bank / Gaza – Democracy and Governance	
Language: Arabic	Publication date: April 2007
Abstract <i>(summary of most significant information, 250 word limit; optional):</i>	
Keywords <i>(suggested terms to describe content of document; optional):</i>	

Contact information for person submitting document:

Name: Nabil Isifan	Email: nisifan@netham.net
Telephone number: +972599266441	Today's date: 22/10/2009

الاحتفال بتدشين وتحديث دائرة الكاتب العدل في رام الله

إحتفل رئيس مجلس القضاء الاعلى الفلسطيني، المستشار عيسى أبو شرار ورئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية د. هاورد سومكا بإفتتاح دائرة الكاتب العدل في رام الله بتاريخ 11/09/2007. حيث تم تحديث وتطوير دائرة الكاتب العدل- رام الله بمساعدة من مشروع العدالة والتنفيذ "نظام" والتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وقد حضر مراسم الافتتاح كل من وزير العدل الفلسطيني الدكتور علي خشان، والنائب العام الاستاذ أحمد المغني، ورئيس نقابة المحامين، ومجموعة من القضاة والمحامين والمهتمين بتطوير القضاء الفلسطيني.

وقدم سعادة المستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى شكره للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مساعدتها في تحديث وتطوير دوائر الكاتب العدل في الضفة الغربية وخاصة في مدينة رام الله وأشار الى ان هذه المساعدات ستسهم في توفير خدمات أفضل للمواطنين وتقلل من عبء العمل والضغط الموجود في الدائرة وذلك من خلال أمتة وأرشفة عمل الدائرة. بالإضافة الى توفير الخدمات التكنولوجية التي تساعد في تحسين أداء وخدمات الدائرة.



سعادة المستشار عيسى أبو شرار رئيس مجلس القضاء الاعلى و د . هاورد سومكا رئيس بعثة USAID خلال افتتاح دائرة كاتب العدل - رام الله

وقال رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ان الحكومة الأمريكية ملتزمة ببناء نظام قضائي قوي لما له من أهمية في بناء دولة فلسطينية ديمقراطية. وأشار الى ان نشاطات مشروع "نظام" تهدف الى زيادة الثقة في قطاع العدالة الفلسطيني الرسمي بما فيه مجلس القضاء الأعلى و وزارة العدل. ومكتب النائب العام . حيث تركزت نشاطات المشروع على تظافر الجهود لمأسسة هذه الجهات من أجل تعزيز قدرة قطاع العدالة الرسمي على تنفيذ القوانين وقرارات المحاكم.

في هذا العدد:

1	إفتتاح دائرة الكاتب العدل في رام الله
2	كلمة رئيس مجلس القضاء الاعلى
3	مساهمات مشروع "نظام" في دائرة الكاتب العدل في رام الله أحدثت فرقا لدى المواطنين.
4	استفسارات وإجابات مع معالي وزير العدل.
4	تعزيز قدرات المؤسسات القضائية من خلال إنشاء معهد التدريب القضائي الفلسطيني.

رئيس مجلس القضاء الأعلى أبو شرار يؤكد على أن هذا الدعم سوف يؤثر في رفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المواطنين ويخفف من ضغط العمل على موظفي كاتب العدل

وقام مدير مشروع "نظام" السيد نبيل سعيقان باستعراض مختلف أوجه مشروع تطوير دائرة الكاتب العدل ومراحله، والتي تضمنت إعادة هيكلة إجراءات الكاتب العدل وتنظيمها، وتحديث نظام الأرشفة وإدخال البيانات، وإصدار المواد التعريفية والقانونية لموظفي الكاتب العدل والجمهور. وخلق معيار لقياس تقدم أداء الكاتب العدل.

كما بدأ العمل حديثا على تطوير دائرة الكاتب العدل في مجمع محاكم مدينة نابلس، وسيتم تدشين المبنى الجديد بتاريخ 14 تشرين الثاني 2007.

النشاطات قيد التنفيذ

- تطوير وتحديث دائرة الكاتب العدل - نابلس
- التخطيط الاستراتيجي (الخطة الوطنية للتنمية والإصلاح 2008-2010)
- تطوير الأنظمة الادارية والمالية لمجلس القضاء الأعلى
- السجل العدلي لدى وزارة العدل
- تطوير عملية التبليغات القضائية في المحاكم الفلسطينية
- دراسة احتياجات مكتب النائب العام والنيابة العامة
- تطوير ادارة سير الدعوى

منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن، بعد توقيع اتفاق أوسلو، تسلمت السلطة ملف العدل بشكل كامل من سلطات الاحتلال الإسرائيلية في نهاية عام 1995.

وعلى أثر تسلم السلطة لملف العدل، فقد كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" من أول الجهات الداعمة التي تقدمت عارضة دعمها للقضاء الفلسطيني بما يؤدي إلى تطويره والنهوض به ليرقى إلى المستوى الذي يتحقق معه العدل ويؤدي إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون.

وقامت شركة "D.P.K" وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" خلال سنة 1999 بطرح أفكار طموحة تؤدي إلى تطوير القضاء، وتحسين أدائه، حيث عملت على تقديم أول برنامج طموح لأئمة المحاكم، وعملت على تطوير برنامج الميزان رقم (1) وتم تزويد العديد من المحاكم بهذا البرنامج الذي تمكننا من خلاله من أتمته كافة محاكم الصلح والبدائية في شطري الوطن، كما أن هذا البرنامج يصلح لأن يكون قاعدة انتقال إلى برنامج آخر هو الميزان رقم (2) الذي سيتم تنفيذه في مرحلة لاحقة.

وفي شهر أيلول من عام 2005 عادت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" لتقديم دعمها للقضاء الفلسطيني وفقاً لبرامج جديدة، وقبل الشروع في تنفيذ هذه البرامج حصلت تطورات سياسية حالت دون تنفيذ هذه البرامج، وأدت هذه الظروف إلى توقف الدعم وجميد مشاريع التطوير.

إلا أنه وبعد المتغيرات التي حصلت بعد منتصف هذا العام 2007، فقد عادت هذه الوكالة مبدية استعدادها لتقديم الدعم للقضاء الفلسطيني، وكان التنفيذ بسرعة لم تكن نتوقعها، وكانت باكورة هذا الدعم أن حققت أول إنجاز في مجال تطوير القضاء بأن عملت على تحديث دائرة كاتب العدل في رام الله، حيث كانت هذه الدائرة تشكو من ضيق المكان وقلة التنظيم، فما كان من "نظام" المدعومة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" إلا أن أعدت مكاناً مناسباً لهذه الدائرة المهمة، وتم التنفيذ في سرعة لم تكن نتوقعها، وتم إنشاء دائرة حديثة مزودة بأحدث التقنيات من تنظيم وتحديث وحوسبة وأرشفة.

وبعد أن فرغت "نظام" من تنفيذ دائرة كاتب العدل التي أشرنا إليها ثم الانتقال وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" إلى محكمة بداية نابلس لتحديث دائرة كاتب العدل هناك ضمن خطة تقديم الدعم والعون للقضاء الفلسطيني، بما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى العمل في دوائر كاتب العدل، وذلك لإنشاء دائرة كاتب العدل في نابلس لتصبح بمستوى نظيرتها في رام الله، ومن المتوقع أن يتم افتتاح دائرة كاتب العدل في نابلس قبل منتصف شهر نوفمبر من هذا العام، كما أنه وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن "مشروع نظام" سيعمل على تطوير إدارات مجلس القضاء الأعلى المالية والإدارية.

وبعد استعراضنا لهذه الإنجازات فإننا نؤكد بأننا نتطلع إلى تعاون ووثق يساعد على تطوير البنى التحتية لمحاكمنا بما يؤدي إلى الارتقاء بهذه البنى لتكون على مستوى يؤدي إلى نقله نوعيه في مجال تطوير المحاكم يساعد على الارتقاء بعمل المحاكم والإدارات القضائية.

لا تعكس الآراء الواردة في هذه النشرة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.



سعادة المستشار عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى



عملية إدخال المعلومات فدما



طاقم تكنولوجيا المعلومات الخاص بمجلس القضاء الأعلى يتفحص نظام الإنتظار الجديد



دليل الكاتب العدل



منطقة الإنتظار الجديدة

عمل مشروع "نظام" في تطوير دائرة الكاتب العدل حقق نتائج ملموسة وأحدث فرقاً:

تبعاً لأثر عملية التحديث الأخيرة في دائرة الكاتب العدل فقد تم رصد ارتياح ملحوظ لدى أوساط المراجعين والجمهور فيها من مواطنين ومحامين وكذلك موظفي الدائرة أنفسهم من هذه الخطوة. وهذه مقتطفات من آراء شرائح مختلفة من هذا الجمهور نوردها كما يلي:

السيدة مها أبو شوشة: سيدة أعمال فلسطينية "على كل مواطن فلسطيني موجود في رام الله تقريباً التوجه الى دائرة الكاتب العدل للحصول على خدمات الدائرة لمرة واحدة على الأقل في حياته. فقد كانت زيارة الدائرة بمثابة تجربة متعبة وغير مريحة أبداً. إذ أنّ الإكتظاظ والفوضى كانت السمة الغالبة لهذه الدائرة أما الآن فإن نظام الاصطفاف الالكتروني يشكل أداة رائعة. كما ان الجو العام اصبح مريحاً ويمتاز بالرفقي على عكس ما كان عليه الوضع سابقاً. فإنّ المواطنين الآن يشعرون بأنهم يُعاملون بتقدير أعلى مع وجود اجراءات عمل واضحة وتنظيم لادوارهم من اجل تلقي الخدمة. انني أدعو وبشدة الى تعميم هذه التجربة على باقي دوائر الكاتب العدل وغيرها من الدوائر التي تقدم الخدمات المباشرة للجمهور".



السيدة مها أبو شوشة

السيد صالح خليل: كاتب عدل رام الله "قبل هذه التغييرات كان الوضع في دائرة الكاتب العدل في رام الله صعباً جداً ولا يمكن إحتماله بسبب قلة التنظيم وعدم ملائمة المكان والذي كان يؤثر بشكل سلبي على الجميع سواء المواطنين أو مراجعي الدائرة. أما الآن فإن الجميع سعداء ولكن علينا العمل على جعل عدد اكبر من المحامين يحترم نظام الاصطفاف الالكتروني الجديد"



الكاتب العدل الاستاذ صالح موسى خليل

السيدة لما الجعبة: مساعدة كاتب عدل رام الله "التحديثات والتطويرات التي تمت رائعة ولا زال ضغط العمل كما هو نتيجة لحجم العمل المتزايد. لكن الجو العام الذي نعمل به أصبح مريحاً على الأقل. وتضيف السيدة الجعبة بانها لاحظت فرقاً كبيراً بين ما كانت عيبة الدائرة قبل أربع سنوات عندما التحقت بالعمل وما هي عليه الدائرة الآن. "في ذلك الوقت كنت أنا وكاتب العدل فقط نعمل في الدائرة حيث كنا محصورين ونعمل داخل غرفة صغيرة واحدة لا يمكن ان تستوعب المراجعين. ما أدى دائماً الى خلق العديد من المشاكل ومنها الفشل في تنظيم اصطفاف المراجعين. أما الآن فإن الدائرة تمتاز بمكان واسع للجلوس ونافذة للاستعلامات ومكان لكاتبتي العدل ومساعدتهم. بالإضافة الى وجود مساحة لإستيعاب أربعة موظفي إدخال بيانات ومكان لحفظ الملفات (الأرشيف)".



مساعدة الكاتب العدل الاستاذة لما الجعبة

الأستاذ يزيد دوابشه: محامي

يرى الأستاذ دوابشه الفرق من وجهة نظره كمحامي قائلاً: " الآن يوجد تنظيم وإرشادات أوضح بالإضافة الى فوائد نظام الاصطفاف الالكتروني الذي أدى الى سرعة إنجاز المعاملات، ويرى الأستاذ دوابشه فائدة أخرى تتعلق بجعل دائرة الكاتب العدل موقع يحظر فيه التدخين".

مجلس القضاء الأعلى

هل تريد أن تعرف أكثر عن مجلس القضاء الأعلى؟

لمزيد من المعلومات حول مجلس القضاء الأعلى، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي

www.courts.gov.ps



نظرة على الأرشيف الغير منظم

غرفة الأرشيف بعد التحديث والتطوير

الكاتب العدل الاستاذ صالح موسى خليل

أول يوم عمل في دائرة المائب العدل المحدث

لقاء مع وزير العدل الفلسطيني د. علي خشان

ماهي رؤيتكم بشأن وزارة العدل؟



معالي وزير العدل. د. علي خشان

لقد كانت وزارة العدل منذ فترة قريبة فريسة للصراعات والتجاذبات المختلفة التي كان المحرك الرئيسي لها وفي جانب كبير منها التطلعات الذاتية والرؤيا الجزوءة غير الشمولية. منذ ان توليت منصب وزير العدل إرتابت انه من الضروري ان نعمل على تحقيق الأهداف الخاصة بتنمية قطاع العدالة من خلال تفعيل دور الوزارة في إطار تكاملي مع بقية الأطراف ذات العلاقة ومن خلال تركيز الجهود لتجاوز كافة الخلافات السابقة. واستثمار الطاقات المستنزفة بسبب هذه الخلافات في مسار أكثر توافقاً مع مؤسسات العدالة ومع مؤسسة القضاء بشكل خاص.

كيف يمكن ان تصف لنا الإنجازات التي حدثت في وزارة العدل منذ توليك مهام منصبك؟

لقد تركزت الجهود على نشاطات الوزارة وعلاقاتها المتصلة بالجمهور وتلك المتصلة بالعلاقة مع مؤسسات قطاع العدالة إنبتق عنه سياسة تقوم على أساس إجراء إتصال مكثف ودوري مع كل من مجلس القضاء والنيابة العامة. بهدف جسر الهوة بين الأطراف الثلاثة. وإفساح المجال لعملية تنمية صحيحة لقطاع العدالة وفقاً لتوجهات الحكومة. أثمرت هذه الجهود في محصلتها عن صياغة مشتركة للخطة الوطنية لقطاع العدالة والتي اشرفت عليها وزارة التخطيط مؤخراً. كما نجحنا في جميع الجهود المبثرة والمتضاربة وأحياناً المتقاطعة في مجال التدريب القضائي من خلال تفاهات مع مجلس القضاء الأعلى بهذا الشأن توجت أخيراً بإستكمال أعمال ترميم وتجهيز المقر المؤقت للمعهد القضائي الفلسطيني في مبنى وزارة العدل في رام الله بدعم من ال.USAID كما قمنا بتوقيع مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الأردني . وفي سياق آخر نجحت في إدخال مفهوم التخطيط الإستراتيجي الى الوزارة كروية ضرورية لخدمة قطاع العدالة وبمساعدة العديد من المشاريع ذات العلاقة وجار العمل وبشكل متواصل في هذا الشأن.

كيف تتوقع ان يعمل المعهد القضائي الفلسطيني على تقوية القضاء؟

إن التدريب وتطوير كفاءات ومهارات القضاة يعد من المرتكزات الأساسية والضرورية في تحقيق قضاء عادل ومستقل في الدول المتقدمة. ونحن في فلسطين نولي التدريب القضائي أهمية كبرى وندرك مدى أهميته وإنعكاساته على مرفق العدالة وعلى القضاء بشكل خاص. ولأن التدريب القضائي يحمل عبء رسالة القضاء بشكل أو بآخر فلا بد وأن يصاغ وفقاً لمرتكزاتنا الوطنية والمهنية والأكاديمية وفي إطار مؤسسة خاصة به. ولذلك نحن نعول على ان يساهم إنشاء المعهد على توحيد الجهود المبذولة في عملية التدريب القضائي وان يوحد مرجعيته بما يخدم وضع برنامج تدريب شامل ومتوازن قادر على تشكيل وتعزيز كفاءات قضائنا في فلسطين.

تعزيز قدرات القضاء من خلال المساهمة في إنشاء معهد التدريب القضائي الفلسطيني

يهدف معهد التدريب القضائي الى توفير الخدمات التدريبية القضائية والقانونية لكل من القضاة. وأعضاء النيابة العامة. وإداري المحاكم لتعزيز قدراتهم المهنية وتمكينهم من القيام بمهامهم بشكل أكثر فعالية.

وفي إشارة إلى ذلك أضاف السيد قيس جبارين -مستشار مشروع" نظام " لشؤون التدريب القضائي" أن إنشاء معهد للتدريب القضائي يعتبر أمر على درجة عالية من الأهمية لما سيكون له من اثر مباشر على رفع كفاءة و قدرات الجهاز القضائي من خلال برامج التدريب المستمر التي ستبقي القضاة وأعضاء النيابة على اطلاع دائم على آخر المستجدات في المجال القانوني و غيرها من المجالات ذات العلاقة بالعمل القضائي . و أضاف قائلاً بان المعهد سيساهم أيضاً و من خلال برنامج التدريب التأسيسي في توفير العناصر البشرية المؤهلة لتولي العمل القضائي . إن وجود معهد للتدريب القضائي سيؤدي دون شك إلى صياغة برامج تدريبية تقوم على سد الاحتياجات الحقيقية للقضاء عوضاً عن برامج التدريب الارجالية".

ويعمل مشروع "نظام" مع المعهد في تحقيق العديد من المجالات الهامة أولها صياغة وتطوير الاطار القانوني اللازم لإنشاء معهد التدريب القضائي بالإضافة الى العديد من التشريعات الثانوية اللازمة لتنظيم وتحديد مسؤوليات ومهام معهد التدريب القضائي. ويركز المشروع أيضاً على تطوير الاطار الاداري والتنظيمي للمعهد. بالإضافة الى عمل المشروع على تأهيل وترميم المعهد حيث تم ترميم ما مساحته 320 متر مربع لاستخدامها كمقر للمعهد. وقد شمل التأهيل تركيب النوافد. والارضيات. والابواب. والطلاء. ونظام التكيف. بالإضافة الى حزمة متكاملة من المعدات والأثاث والحواسيب. والطابعات. ومختبر الحاسوب. والمكتبة. وشبكات اتصال لاسلكية. بالإضافة الى العديد من المعدات التدريبية المساعدة. وسيتم إفتتاح المعهد بتاريخ الرابع عشر من شهر تشرين الثاني الحالي.

للإتصال:

هاتف: 02) 297 4516/7 فاكس: 02) 297 2230 ص.ب.: 4061

عمارة الوحيددي. شارع النهضة. رام الله E-mail: netham@netham.net